العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

إسرائيل تراهن على حلفاء «الطاقة» لإجهاض خطط أردوغان

تل أبيب تتجنب فتح معركة مباشرة مع أنقرة لتفادي تشتيت الأنظار عن طهران

إسرائيل تعتبر أحد المتضررين المباشرين من الاتفاقية التي أبرمتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية، بيد أنها وعلى خلاف مصر وقبرص واليونان تركن إلى الصمت الذي يحمل معه عدة تفسيرات لعل من أهمها انشغال تل أبيب بأزمتها السياسية وعدم رغبتها في تشتيت الجهود عن العدو رقم واحد "إيران".

تل أبيب - يتجنب المسؤولون الإسرائيليون إبداء أي موقف حيال الجدل المندلع بشأن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق التي تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس.

وذكرت دوائر إسرائيلية أن حكومة تصريف الأعمال برئاسة بنيامين نتنياهو تراقب السجال عن كثب مستفيدة من جبهة دولية تتشكل ضد هذا الاتفاق وضد خطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شرق البحر المتوسط.

وتعد إسرائيل أحد المتضررين المباشرين من الاتفاقية المثيرة للجدل والتي ستؤثر سلبا على خطط تل أبيب في التنقيب عن الغاز ومد خط أنابيب إلى أوروبا.

ووفق مصادر دبلوماسية، فإن إسرائيل لن تدلي بدلوها مباشرة قبل وضوح ما ستسفر عنه المواقف المنددة التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي المتضامن مع قبرص واليونان بصفتهما عضوين في النادي الأوروبي، كما التحرك الذي تباشره مصر لدى بقية البلدان المنتجة أو المرشحة لإنتاج الغاز في مياه شرق المتوسط.

ولا تخفي المصادر الدبلوماسية أن أحد أسباب التزام الصمت هو الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل التي تشل العمل الحكومي، ما يؤجل التعامل مع ملفات لا تعتبر عاجلة طالما أن دولا أخرى تنشط بحيوية في ما يتعلق بها، ناهيك عن أن إسرائيل لا تريد فتح معركة فورية مع تركيا فيما كل المؤسسات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية تعتبر أن إيران الخطر الأول، وبالتالي وجب تجنب تشتيت الجهود في معارك جانبية.

ولا يبدو أن هذا الموقف يلقى قبولا لدى قطاع من الإسرائيليين الذين يحذرون من خطورة الخطط التركية، خصوصا أنه صدرت من أنقرة تصريحات تؤكد أن تركيا لن تسمح لإسرائيل بمد أنبوب الغاز الذي تخطط إسرائيل من خلاله لوصل حقول الغاز لديها بالأسواق في أوروبا.

وكان هناك توجه إسرائيلي في السابق بتصدير الغاز إلى أوروبا عبر الأراضي التركية بتكلفة 3 مليارات دولار، وهو ما أدى إلى محاولة حكومة نتنياهو التقارب مع الحكومة التركية عام 2016. إلا أن المخاوف الأوروبية من الاستخدام السياسي للغاز من قبل أردوغان، أدت لإلغاء المشروع وتحويل الأنبوب ليمر عبر اليونان بتكلفة مضاعفة، ويشمل المشروع البديل تصدير الغاز القبرصي المستخرج مع الغاز الإسرائيلي في نفس الأنبوب.

وتأتي خطط إسرائيل في هذا الصدد بالتنسيق مع الدول المعنية في المنطقة. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد توصلت إلى اتفاقات مع كل من إيطاليا واليونان وقبرص تقوم بموجبها إسرائيل بمد أنبوب لنقل الغاز المنتج من الحقول الإسرائيلية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل باتجاه أوروبا. غير أن الخطط التي أفرجت عنها الاتفاقية التي وقعها أردوغان مع رئيس حكومة الوفاق الليبية، فايز السراج، تضع المنطقة التي من المفترض أن يمر بها الأنبوب الإسرائيلي داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا.

> **الاتفاقية التركية الليبية تقلب موازين القوى في المنطقة وتغير خرائط إنتاج الغاز وتوزيعه وفق المشهد الذي أسس لقيام منتدى غاز شرق المتوسط**

ويرى خبراء في شؤون الطاقة أن الاتفاقية تقلب موازين القوى في المنطقة وتغير من خرائط إنتاج الغاز وتوزيعه وفق المشهد الذي أسس لقيام منتدى غاز شرق المتوسط الذي أعلن عنه في يناير الماضي في القاهرة. وعليه فإن إسرائيل باتت متضررة بشكل مباشر من تلك الاتفاقية شأنها في ذلك شأن بقية الدول الأخرى أي مصر واليونان وقبرص.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن خبير العلاقات الدولية الإسرائيلي، الدكتور حين كارتشر، استبعاده أن تؤدي هذه الأزمة إلى "خطوة عسكرية أحادية الجانب" بين التيارات المتناقضة لاسيما بين المستفيدة والمتضررة من الاتفاقية الأخيرة التركية الليبية.

ويتحفظ مراقبون على إعطاء أي تصور حول شكل التحرك الذي ستقوم به إسرائيل للتعامل مع الوضع الجديد الذي تفرضه الاتفاقية الأخيرة بين أردوغان والسراج، لكنهم يتوقعون أن يتصاعد الموقف الإسرائيلي في رفض سياسة الأمر الواقع اتساقا مع الاتفاقات المبرمة سابقا مع اليونان وقبرص وإيطاليا كما تفاهماتها مع مصر لإدارة سوق الغاز الواعد شرق المتوسط.

وينقل عن أوساط دبلوماسية إسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية تنظر بارتياح إلى المواقف المنسقة بين مصر وقبرص واليونان، وتنظر بعين الرضا إلى موقف اليونان التي قامت بطرد سفير ليبيا لديها، واستدعت السفير التركي لجلسة توبيخ، مطالبة إياه بالاطلاع على تفاصيل الاتفاق الذي أبرمه أردوغان مع حكومة طرابلس.

وتراقب إسرائيل تطور الموقف المصري الذي رفض الاتفاقية واعتبر أنها تتجاوز صلاحيات حكومة السراج.

وتسعى إسرائيل للتركيز في مقاربتها للأزمة الحالية على ما من شأنه النيل من خططها في قطاع الغاز دون الدخول في السجال الحاصل حول الوضع في ليبيا. وتأخذ إسرائيل بعين الاعتبار تعقد الوضع الليبي ووجود مصالح إقليمية ودولية متعارضة في شأن ليبيا. وتراعي إسرائيل تعارض المواقف الأميركية الروسية كما تعارض تلك التركية المصرية-الخليجية، كما تعارض المصالح الفرنسية الإيطالية بشأن راهن ومستقبل ليبيا.

وفي معرض الرد على التساؤل حول طبيعة الرد الإسرائيلي المُتوقع على المسؤولين الأتراك، الذين يرفضون مد أنبوب الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، قال كارتشر إن "الأمر ليس مُتعلقا بإسرائيل وحدها، فإسرائيل حتى الآن لا توجد بها حكومة من جهة، وهي جزء من حلف ومُعسكر كامل من جهة أخرى. ولكنني أعتقد أن مشكلة كهذه، يمكن حلها بواسطة مؤتمرات إقليمية، أو وساطات عبر منظمات إقليمية، وهو ما لا نراه حتى الآن، ما سيؤدي إلى ازدياد التوتر بين المُعسكرين".

ويرى مراقبون أن المناورات العسكرية التي تجريها الدول المعنية بشكل منفرد أو جماعي تؤسس لقيام منظومة أمنية رادعة تفرض أمرا واقعا مدافعا عن مصالح الدول المنتجة للغاز في شرق المتوسط.

ولفت كارتشر إلى "أن التقارب الإسرائيلي-اليوناني، الذي جاء من مُنطلق دفاعي، يُمكن أن تفسّره تركيا كأنه عدوان عليها، أو من الجهة الأخرى، عندما تتحالف تركيا مع ليبيا دفاعيا، يُمكن أن تُفسّره اليونان عدوانا عليها".

وعلى الرغم من ضجيج النزاعات التي يشي بها هذا الجدل الجديد في حوض البحر المتوسط، إلا أن الأمر قد يكون مقدمة وشرطا من شروط بروز مشهد تعاوني آخر تضطر من خلاله كافة دول المنطقة إلى التوصل إلى تفاهمات جديدة لمصلحة حسن استغلال الثروة الطاقية في هذه المنطقة.

واستبعد كارتشر تورط إسرائيل مباشرة في النزاع الليبي دون أن يستبعد أن تكون لإسرائيل خياراتها التي قد تستدعي تقديم دعم غير مباشر لصالح هذه الخيارات. ويرى مراقبون أن إسرائيل التي تحظى بغطاء دولي واضح في حركتها العسكرية ضد أي أخطار إيرانية تهددها في المنطقة، حريصة على عدم الانخراط في الورشة الليبية التي تتنافس داخلها دول تعتبر إما حليفة لإسرائيل وإما تتمتع معها بعلاقة جيدة مثل روسيا.

العثمانيون الجدد

نقل اللجنة الدستورية إلى دمشق بين رغبة الحكومة وتمنع المعارضة

دمشق - فجر رئيس منصة "موسكو" المعارضة قدري جميل جدلا في الساحة السياسية السورية حينما عرض تغيير مكان انعقاد اللجنة الدستورية إلى العاصمة دمشق بدلا من المدينة السويسرية جنيف، وسط مؤيد عن احتشام لهذه الخطوة وآخر معارض بشدة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أحجم فيه المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون عن تحديد موعد جديد لانعقاد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية، إلى حين اتفاق الفرقاء على برنامج محدد للمباحثات.

وفشلت الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة التي عقدت في جنيف في نهاية نوفمبر الماضي، على خلفية عدم الاتفاق بين ممثلي المعارضة والحكومة على جدول أعمال المباحثات، فضلا عن اتهامات وجهت للنظام بالمماطلة وإلهاء المشاركين في أعمال اللجنة في قضايا جانبية ليست من مشمولات الأخيرة على غرار الإصرار على إدانة ورفض التدخل التركي في شمال شرق سوريا، وهو ما ترفضه المعارضة.

وكان من المقرر إجراء الجولة الجديدة في ديسمبر الجاري بيد أن الموقف الذي أعلنه بيدرسون يشي بأنه سيتم إرجاء ذلك إلى العام المقبل.

وفيما تثار شكوك حول وقوف موسكو والحكومة السورية خلف مقترح نقل أعمال اللجنة الدستورية، صرح قدري جميل الذي يتولى أيضا رئاسة "حزب الإرادة الشعبية" "أن منصة موسكو هي من اقترحت نقل المحادثات إلى دمشق"، مشيرا إلى أن "النظام لا يعبر عن هذه الرغبة".

وأوضح خلال مؤتمر صحافي نظمته وكالة "روسيا سيغودنيا" "يجب أن تنتقل اللجنة إلى دمشق وأن تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة"، مضيفا "يجب ألا يكون عمل هذه اللجنة شكليا، وأن تتغلب على الموقف الذي اتخذه بعض ممثلي الأطراف المتفاوضة، وهذا هو موقف منصة موسكو"، في انتقاد ضمني لموقف الحكومة والهيئة العليا للمفاوضات.

وتتهم المعارضة قدري جميل بالعمل وفق أجندة الحكومة التي سيكون في حال نقل مقر اللجنة إلى دمشق انتصار نوعي يحسب لها. واعتبر عضو اللجنة الدستورية، عن الهيئة العليا للمفاوضات يحيى العريضي، أن "هناك العديد من الأهداف التي يتطلع النظام إلى تحقيقها، من وراء هذه الدعوات، علما بأن مكان انعقاد اللجنة جاء بناء على رغبة الأمم المتحدة".

وأضاف في تصريحات صحافية أن "مطلب النظام بنقل عمل اللجنة إلى دمشق، واحد من العراقيل الكثيرة التي يضعها أمام عمل اللجنة الدستورية"، وأشار إلى تعارض نقل عمل اللجنة إلى دمشق مع ما تم الاتفاق عليه أمميا، حول تشكيل اللجنة وعملها ومكانه.

وعزا العريضي سبب رفض المعارضة لنقل أعمال اللجنة إلى "الهواجس الأمنية التي قد تترتب على ذهاب أعضاء وفد المعارضة إلى دمشق، معتبرا أن ذلك لا يشكل بيئة مناسبة لمناقشة الدستور".

ويقول محللون إن موقف المعارضة يتسق مع موقف القوى الإقليمية الداعمة، وفي مقدمتها تركيا التي ترفض تمكين النظام السوري من أي انتصار مجاني.

وهاجم المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، الخميس ما اعتبرها خطوات النظام السوري الساعية لتقويض عمل اللجنة الدستورية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي لقالن، أثناء انعقاد اجتماع مجلس الوزراء التركي برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان، في المجمع الرئاسي في العاصمة أنقرة.

وقال قالن إن اجتماع اللجنة الدستورية الأخير لم يثمر عن النتائج المرجوة، بسبب عراقيل مصدرها النظام السوري، معبرا عن إدانة بلاده بشدة لتقويض عمل اللجنة الدستورية من خلال فرض النظام إملاءاته.

وتعد تركيا حاليا الراعي الرسمي للمعارضة السياسية والعسكرية في سوريا، ورغم أنها تدرك أن المشروع الذي راهنت عليه لإسقاط النظام السوري فشل، بيد أنها تحاول جاهدة الإبقاء على جملة من الأوراق لفرض نفوذ لها في سوريا.

ودعا قالن الحكومة السورية إلى صرف النظر عن الخطوات التي من شأنها القضاء على أرضية المفاوضات، التي ستقود إلى السلام والاستقرار السياسي في سوريا، مشددا على أن الحل النهائي في سوريا سيكون -حتما- عبر مرحلة سياسية انتقالية.

وذكر قالن أن تركيا تدرك جيدا سبب سعي النظام لإفشال اللجنة الدستورية "لأن النظام يتحرك انطلاقا من القلق من صدور قرار ملزم من اللجنة قد لا يكون في مصلحته". وأوضح أن المرحلة التي ستتبع إتمام اللجنة الدستورية عملها هي تنظيم انتخابات في سوريا.

وانطلقت أعمال اللجنة الدستورية السورية في جنيف، في الـ30 من أكتوبر، تحت رعاية الأمم المتحدة، بعد أشهر من الجدل بشأن تركيبتها.

وتتكون اللجنة الدستورية من 150 عضوا، مقسمة مناصفة بين ممثلين عن الحكومة السورية، وممثلين عن المعارضة وممثلين عن المجتمع المدني تولت الأمم المتحدة اختيارهم.

ولا يزال الهدف الرئيسي لأعمال اللجنة خاضعا للتأويلات، فالنظام يصر على أن يكون هدفها إجراء تعديلات على الدستور القائم بما لا يمس من جوهر النظام السياسي، في المقابل تصر المعارضة على صياغة دستور جديد.

في موقف دفاعي

خفض آخر للتصنيف الائتماني يعمق جرح لبنان

بيروت - خفضت الخميس وكالة فيتش تصنيف لبنان الائتماني للمرة الثالثة في عام واحد، محذرة من أنها أصبحت تتوقع أن يعمد البلد المكروب إلى إعادة هيكلة ديونه أو التخلف عن السداد.

ومن شأن التخفيض أن يزيد من حجم الضغوط على الطبقة السياسية العاجزة عن الاتفاق على تشكيل حكومة تتولى عملية إنقاذية لاقتصاد البلاد المنهار، في الوقت الذي يستمر فيه المحتجون في الضغط من أجل حكومة تكنوقراط.

وعزت فيتش قرارها خفض التصنيف إلى اعتقادها أن إعادة الهيكلة أو التعثر أصبحا "مرجحين نظرا إلى الضبابية السياسية الشديدة والقيود المفروضة عمليا على حركة رؤوس الأموال وتضرر الثقة في القطاع المصرفي".

وحذرت من أن "تعاظم مؤشرات الركود والقيود على سحب الودائع المصرفية ونقص السلع وخطر حدوث المزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وتقنين الدولار لإعطاء الأولوية لسداد الدين الحكومي، قد يتحول (كل ذلك) بدرجة أكبر إلى قضية مشحونة سياسيا".

ويعادل الدين العام للبنان حوالي 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو من أثقل أعباء الديون في العالم. وكان عجز العام الماضي يعادل نحو 11.5 بالمئة من الناتج الإجمالي، ومعدلات النمو الاقتصادي ضعيفة منذ سنوات.

وهذا الأسبوع، حذر وزير المالية في حكومة تسيير الأعمال من تراجع حاد في الإيرادات، ما يعني أن عجز العام الحالي سيكون أكبر بكثير مما كان متوقعا.